Warith Scientific Journal

دور البنك المركزي العراقي في انجاز التحول الرقمي لتعزيز الشمول المالي في العراق للمدة ما بعد 2010

The role of the Central Bank of Iraq in achieving digital transformation for financial inclusion in Iraq beyond 2010

م. محمد عربي ياسر
M. Muhammad Arabi Yasser
[1] جامعة الامام الصادق/قسم ادارة الاعمال
mohammed-arabi@ijsu.iq

أ.م فاضل كريعة كزار
A.M. Fadel Krea Kazar
[2] كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة
fadhelkzar@alkadhum-col.edu.iq

المستخلص : لقد أخذ موضوع الشمول المالي حيزا كبيرا من الاهتمام على جميع المستويات الاقليمية والدولية، لدوره في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، وفي تحقيق النمو الاقتصادي، وقد حرص البنك المركزي العراقي على الاهتمام بالخطوات التنفيذية لتحقيق الشمول المالي، ومن ثم الاهتمام في وضع استراتيجيات تشمل وضع اهداف محددة من بينها الشمول المالي والتحول الرقمي الضروري لانجازه، لقد تم تحليل مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي للمدة المبحوثة مع الاشارة الى الالتزام بالاستراتيجيات المحددة عن طريق الاشارة الى تقاريرها السنوية التي اصدارها البنك، ومن ثم خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان من أهمها قيام البنك المركزي العراقي بوضع عدة استراتيجيات عمل على تنفيذها طيلة المدة السابقة وكانت المقترحات توصي بضرورة استمرار البنك المركزي العراقي في تنفيذ تلك الاستراتيجيا من اجل تحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي وبناه التحتية الضروريه لانجازه.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التحول الرقمي، الخدمات المالية

Abstract: The topic of financial inclusion has received a great deal of attention at all regional and international levels, due to its role in achieving financial and social stability, and in achieving economic growth.

The Central Bank of Iraq has been keen to pay attention to the executive steps to achieve financial inclusion, and then to develop strategies that include setting specific goals, including financial inclusion and the digital transformation necessary to achieve it.

The indicators of financial inclusion in the Iraqi economy were analyzed for the period under study, with reference to the commitment to the specified strategies by referring to its annual reports issued by the bank.

The research then concluded with a set of conclusions, the most important of which was that the Central Bank of Iraq developed several strategies that it worked to implement throughout the previous period, and the proposals recommended the necessity of the Central Bank of Iraq continuing to implement those strategies in order to achieve financial inclusion, digital transformation, and the necessary infrastructure to achieve it.

Keywords: Financial inclusion, digital transformation, financial services

المقدمة

الشمول المالي هو هدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق المساواة بين مختلف شرائح المجتمع، وخاصة في شمول الفئات ذات الدخل المنخفض، من خلال تزويدهم بالخدمات المالية والمصرفية، وإجراء معاملاتهم المالية، وادخار فوائضهم المالية.
ومن الواضح أن ذلك سيساهم بشكل فعال في تحقيق الاهداف المتمثلة في مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستويات الصحة والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك ما يندرج ضمن أهداف التنمية المستدامة.
ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يختص الأول منها بمنهجية البحث، و يختص الثاني مدخل مفاهيمي للتحول الرقمي والشمول المالي، اما المبحث الثالث فقد تناول دور البنك المركزي العراقي في انجاز التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي في العراق

المبحث الأول

منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

ما هو الدور الذي يؤديه البنك المركزي لانجاز التحول الرقمي من اجل تعزيز الشمول المالي؟
وهذا ما يثير السؤالين الاتيين:

- ما هو واقع تطبيق التحول الرقمي في العراق؟
- كيف يمكن للتحول الرقمي ان يساهم في تحقيق وتعزيز الشمول المالي في العراق؟

1-1-2 هدف البحث

- في الجانب النظري يسعى البحث الى التعريف بكل من التحول الرقمي والشمول المالي.
- في الجانب التطبيقي يسعى لبيان الاجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية، في تحقيق التحول المالي والشمول

1-1-3 فرضية البحث

يعمل التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي في العراق، عن طريق توفير الخدمات المالية الرقمية لمختلف فئات المجتمع؛ وذلك من خلال تنوع الخدمات وتخفيض تكاليفها.

1-1-4أهمية البحث

- تأتي أهمية البحث، من حداثة الموضوع، إذ بدأت دراسات التحول الرقمي تتزايد؛ بسبب التطورات التكنولوجية الرقمية، وانعكاساتها على تعزيز الشمول المالي لفئات المجتمع المختلفة وخاصة المهمشة منها.
- انه يبحث عن اسباب تطور التحول الرقمي ومتطلباته وتاثير ذلك في تحقيق الشمول المالي.
- ما هو الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي الذ وضع الاستراتيجيات الواعدة لتحقيق وانجاز التحول الرقمي والشمول المالي؟

1-1-5 حدود البحث:

- الحدود الزمانية تتناول المدة مابعد 2010.
- الحدود المكانية تتناول العراق.

6 منهج البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الجانب النظري، اضافة الى اعتماده منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

المبحث الثاني

مدخل مفاهيمي للتحول الرقمي والشمول المالي

1-2-1- الشمول المالي

إن الوصـول إلى حسـاب المعاملات هو الخطوة الأولى نحو الشـمول المالي الأوسـع، حيث يسـمح للأفراد بادخار المال وتحويل واسـتلام المدفوعات، ومن ثم يمثل بوابة رئيسـية للخدمات المالية الأخرى، مثل الوصـول إلى الخدمات المالية الضـرورية لأمور الحياة اليومية كالفواتير وأداء المستحقات المالية.

كما يسـاعد الأسـر والشـركات على تحسـين نوعية الحياة بشـكل عام لانه يسـهل لهم التخطيط للطوارئ غير المتوقعة عن طريق الحصـول على الائتمان والتأمين، ويساعدهم على بدء وتوسيع أعمالهم، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر والتغلب على الصدمات المالية.

سيدرس هذا القسم الشمول المالي وفقًا للمتطلبات التالية:

- ما هو الشمول المالي؟
- مؤشرات الشمول المالي
- المحاور الرئيسية لتعزيز الشمول المالي
- مجالات الشمول المالي

1-2-2- ماهية الشمول المالي (البنك الدولي ، 2017)

تستفيد الأسر من الحسابات المصرفية لإدارة الطوارئ الاقتصادية التي قد تدفعها إلى الفقر، ووفقا لقاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي لعام 2017، فإن الشمول المالي يتزايد على مستوى العالم، ولكن التقدم غير متكافئ، إذ لا يزال هناك 1.7 مليار من البالغين ليس لديهم حساب مصرفي، وعلى النقيض من ذلك، تظهر البيانات أن الهواتف المحمولة والإنترنت تمهدان طريق الوصول إلى الخدمات المالية لملايين الأشخاص لأول مرة .

•واستنادا الى البنك الدولي، فإن الشمول المالي يعني:
(أن يتمتع الأفراد والشركات بالقدرة على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبأسعار معقولة والتي تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات المصرفية والتحويلات وأداء المدفوعات ومنتجات الادخار وتسهيلات الائتمان والقروض وخدمات التأمين، والتي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة) .(البنك الدولي ، الشمول المالي)
•ويقصد بالشمول المالي بحسب صندوق النقد العربي:(صندوق النقد العربي ، 2017)
(توفير واستخدام كافة الخدمات المالية، من قبل مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته وأفراده، عن طريق القنوات الرسمية، وتتضمن حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة، وبأسعار تنافسية، بما في ذلك ضمان حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، من خلال تجنب اللجوء إلى القنوات غير الرسمية وغير الخاضعة لجهات الرقابة والإشراف، والتي تعتمد عادة على الأسعار المرتفعة(.
•ويعرف الشمول المالي ايضا وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه:
(عملية تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية الرسمية والخاضعة للتنظيم والرقابة في الوقت المناسب وبسعر مناسب بشكل كاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع عن طريق تطبيق نهج مبتكرة تتضمن نشر الوعي المالي والتعليم؛ بهدف تعزيز الرفاهة المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي .(اسماء وسعيدة ، 2020)
•وعرفته مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي بأنه:
(تعزيز واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة . (طالبي و سعد الله ، 2021)

1-2-3- مؤشرات الشمول المالي

تتضمن مؤشرات الشمول المالي ما يأتي : (صندوق النقد العربي ، 2021)

1- الوصول للخدمات المالية وتقاس وفقا لماياتي:

- عدد نقاط الاتصال لكل 10000 من البالغين.
- عدد اجهزة الصراف الالي ATM لكل 1000 كم مربع.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمات.
- النسبة المئوية لاجمال السكان في الوحدات الادارية في النقطة الواحدة على الاقل.

2- استخدام الخدمات المالية وتقاس بالمؤشرات الاتية:

- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد من الحسابات المنتظمة على الاقل.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- عدد حاملي وثائق التامين لكل 100 من البالغين.
- النسبة المئوية من البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية باستخدام حساب مصرفي.
- النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها حسابات رسمية ولديها قروض قائمة.

3- جودة الخدمات المالية من ناحية التكلفة ووعي المستهلك وفعالية الية التعويض ومؤشراتها هي:

- القدرة على تحمل التكاليف والراحة والسهولة.
- الشفافية والتثقيف المالي وحماية المستهلك.
- المديونية والعوائق الائتمانية.

1-2-4- المحاور الاساسية لتعزيز الشمول المالي

ان المحاور الاساسية لتعزيز الشمول المالي تتضمن ما يأتي : (صندوق النقد العربي ، 2021)

دعم البنية التحتية وتحديد اولويات تطويرها بما يساعد على تعزيز فرص الوصول للخدمات المالية بما في ذلك البيئة التشريعية ونظم المدفوعات وغيرها.

حماية مستهلكي الخدمات المالية عن طريق تطبيق القواعد والممارسات السليمة لزيادة الثقة في القطاع المالي وتحقيق الاستقرار المالي من خلال حماية بيانات العملاء وتوفير اليات الشكاوى والتوعية والتثقيف بمباديء حماية المستهلك وغيرها.

تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات المجتمع عن طريق تخفيض الرسوم والعمولات ودراسة احتياجات السوق واتاحة التدريب لمقدمي الخدمات المتخصصين وغيرها.

التثقيف المالي لتعزيز الوعي والمعرفة المالية بين الافراد من خلال توفير برامج توعية المستهلك وحملات التوعية العامة التي تهدف الى تمكين الافراد من اتخاذ قرارات مالية تناسب احتياجاتهم.

1-2-5- مجالات الشمول المالي (بوابة الشمول المالي للتنمية ، 2021)

ان الخدمات المالية كالمدفوعات والحسابات الادخارية والائتمان تشكل جوهر عملية التنمية، فالحسابات سواء كانت لدى مصرف أو مؤسسة خاضعة للقواعد التنظيمية كاتحادات الائتمان التعاوني أو مؤسسة تمويل اصغر أو خدمات مالية عبر الهاتف المحمول، تسمح لاصحابها امكانية تخزين الاموال اللازمة لتلبية احتياجاتهم اليومية وارسالها واستلامها بشكل آمن وبأسعار معقولة والتخطيط لحالات الطوارىء والقيام باستثمارات منتجة من أجل المستقبل في الصحة والتعليم والاعمال التجارية، وعلى النقيض من ذلك يضطر اولئك الذين لايملكون حسابا الى ادارة اموالهم باستخدام اليات غير رسمية، بما في ذلك النقد والتي قد تكون اقل امانا واقل موثوقية واكثر تكلفة مقارنة بالطرق الرسمية، وتظهر الشواهد ان الاسر والشركات التي يمكنها الحصول على الخدمات المالية اقدر على تحمل الصدمات المالية من غيرها، اذ تتيح الخدمات المالية الرقمية مثل الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول للمستخدمين امكانية تخزين الاموال بامان وبتكلفة قليلة وتحويلها بسرعة وبأسعار معقولة عبر مسافات طويلة، مما يؤدي الى زيادة التحويلات والاستهلاك والاستثمارات .

ويغطي الشمول المالي مجموعة من المنتجات والخدمات المالية :

1. الائتمان: وبشكل خاص القروض الصغيرة لأغراض إنتاجية مثل تنمية المشاريع الصغرى، وتُقدّم القروض الصغرى لكلّ من الأفراد والمجموعات التضامنية الذين يضمنون قروض بعضهم البعض.
2. تمويل الإسكان: يعدّ منتجًا هامًا للعديد من الأسر وتوفّر هذه الأنواع من القروض عموما الأموال اللازمة للقيام بأنشطة بناء إضافية، مثل تجديد او توسيع المنازل أو بناء وتحسين البنية التحتية الأساسية.
3. التمويل الزراعي: يختلف التمويل الزراعي عن القروض الاخرى في انه يكيف شروط القرض مع خصائص الزراعة كسبيل لكسب العيش ومراعاته للطبيعة الموسميّة للأعمال وتوقيت المدخلات اللازمة وغيرها من الجوانب المميزة للحياة الريفية والزراعية.
4. الادخار: بدأت تتزايد حسابات التوفير الرسمية في البلدان النامية حيث تمكّن الخدمات المالية الرقمية مزوّدي الخدمات المالية من تقديم حسابات توفير بأرصدة محدودة.
5. التأمين: تعد خدمات التأمين على الصحة والحياة والائتمان من منتجات التأمين الأصغر الأكثر رواجا.
6. المدفوعات الرقمية: خدمات الدفع تسهل تحويل الاموال من طرف إلى آخر، ويتم استخدامها من قبل الأفراد والشركات والحكومات، ويمكنها أن تساعد الحكومات على توفير التحويلات النقدية للسكان المهمّشين، ومساعدة الأسر على دفع فواتير المرافق العامة، ومساعدة أفراد الأسرة على إرسال الأموال إلى اوطانهم، ومساعدة صغار روّاد الأعمال على بدء الأعمال التجارية.
7. التحويلات المالية: وهي نوع من المدفوعات التي يتم إرسالها داخل وخارج الحدود ومن ثم، يمكن للتحويلات المالية أن تؤدي دورًا هامًا في الشمول المالي من خلال شمل المزيد من الناس في النظام المالي الرسمي ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم.
8. التمويل الإسلامي: هو مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي تتبع الشريعة الإسلامية، لذلك، تمّ تصميم المنتجات المالية المطابقة للشريعة لتكون قائمة على الأصول بدلاً من الديون، مع تشجيع تقاسم المخاطر والأرباح من خلال المشاركة في أسهم المؤسسات.

(1.2(التحول الرقمي

التحول الرقمي هو تحول المؤسسات التقليدية إلى مؤسسات رقمية، أي مؤسسات تستخدم التكنولوجيا لتطوير كافة جوانب أعمالها باستمرار فيما تقدمه، أو في كيفية تفاعلها مع العملاء، اذ يتطلب تطور التكنولوجيا منها، تطوير أعمالها أيضًا، عن طريق تجربة التكنولوجيا الجديدة وإعادة التفكير في نهجها الحالي تجاه القضايا المشتركة.

سنتناول الموضوع وفقا للموضوعات الاتية:

- مفهوم التحول الرقمي
- التكنولوجيا المالية كمظهر من مظاهر التحول الرقمي
- متطلبات التحول الرقمي

(1.1.1) مفهوم التحول الرقمي : (سناء محمد عبد الغني ، 2020)

لقد أحدث التقدم التكنولوجي تقدماً كبيرا في عملية الإنتاج، و إلى تغيرات جوهرية في عناصر الإنتاج، ومن ثم في شكل ونوع الاقتصاد، فبعد أن كان رأس المال في الاقتصاد التقليدي الزراعي او الصناعي، اصبحت التكنولوجيا عنصرا أساسيا في الاقتصاد الجديد او الرقمي فبدأ التحول من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة والبحث العلمي لذلك نجد أن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفرة لأن كل فرد يبدأ حيث إنتهي الأخر للوصول للنتائج النهائية، على عكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الموارد التي تنضب بكثره الإستخدام، وهذا التغيير في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية أدى إلى ظهور فروق كبيرة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي يوضحها الجدول الاتي :

جدول رقم (1): أوجه المقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

مجال المقارنة الاقتصاد التقليدي الاقتصاد الرقمي

الموارد الاقتصادية تنضب الموارد بكثرة الإستخدام، وتتناقص حينما يشترك الأفراد في إستخدام مورد واحد تزداد الموارد بكثرة الإستخدام، ولا يحدث نقص حينما يشترك الأفراد في إستخدام مورد واحد

الثروة اقتصاد ندرة، لا زيادة في المجموع الفعلي.اقتصاد وفرة، التكنولوجيا والمعلومات في تطور مستمر.

القانون الاقتصادي العوائد متناقصة بسبب ندرة الموارد، وإرتفاع

تكلفة الوحدة .العوائد متزايدة لأن إستخدام التكنولوجيا يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الوحدة .

الاسواق أسواق سلعية، قائمة على المنتجات والموارد

التقليدية. أسواق قيمة مضافة، قائمة على منتجات

مختلفة بشكل مميز.

حقوق الملكية حقوق الملكية إلى الأبد . حقوق الملكية تتمثل في براءات إختراع.

الاهداف الاقتصادية الكفاءة: الإنتاج الكفء بأقل تكلفة ممكنة الفاعلية: التكنولوجيا وتنمية الابداع البشري

سلاسل القيمة مكونة من علاقات بسيطة. مؤلفة من علاقات معقدة ومتشابكة .

المؤشرات الاقتصادية كمية كمية وكيفية

هدف المنافسة محلية عالمية

الاستثمار في رأس المال المادي في رأس المال المادي والفكري

الحدود الجغرافية موجودة غير موجودة

استقرار السوق مستقرة متقلبة

دور الدولة تجهيزي: تأسيس البنية التحتية، وضع القوانين والسياسات التجارية، تقديم الخدمات العامة توجيهي: الخصخصة، الإنضمام لإتفاقيات التجارة والتكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص.

المصدر: جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية ناشرون وموزعون، الاردن، 2010، ص179.

وبسبب تلك المزايا حدث هذا التحول الكبير نحو الاقتصاد الرقمي، وهنا نسأل ما معنى التحول الرقمي؟

•تعرف منظمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد):

(الاقتصاد الرقمي يمكن تقسيمه على أساس مكوناته الى مفهوم ضيق ومفهوم واسع، حيث يعبر المفهوم الضيق عما يسمى القطاع الرقمي ويشمل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك قطاع السلع والخدمات الرقمية والخدمات المبنية على المنصات الرقمية، اما المفهوم الواسع فانه يشير عموما الى استخدام التقنيات الرقمية لاداء الانشطة الاقتصادية المختلفة وهو اكثر ارتباطا بما يسمى بالاقتصاد الرقمي إذ يشمل جميع القطاعات والانشطة الاقتصادية،

بما في ذلك القطاع المالي والمصرفي فضلا عن القطاع الزراعي والصناعي والتجاري وغيرها (UNITED NATIONS CONFERENCE ، 2019) .

•واخرون يعتبرون ان التحول الرقمي:

(يشير إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية لأداء العديد من المهام في مجالات مختلفة، حيث تتحول البيانات من شكل ورقي إلى شكل رقمي، ويتميز التحول الرقمي بالسرعة في ادائه لتلك المهام مقارنة بالوسائل التقليدية، مما جعل تطبيقه موضع اهتمام الحكومات والهيئات والشركات الخاصة على حد سواء، وتتنوع الأدوات التكنولوجية التي يمكن الاعتماد عليها لتطبيق التحول الرقمي في المؤسسات والمنظمات والتي من أهمها واكثرها شيوعا الذكاء الاصطناعي، سلسلة الكتل، الروبوتات، الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة (الحداد ، 2022)

•ويعرف التحول الرقمي ايضا بانه:

(تطبيق تكنولوجيا المعلومات لاحداث تغير جذري في طرق العمل لتقديم خدمات ذات جودة عالية وفي الكيفية التي يتم بها تقديم هذه الخدمات للجمهور لجعلها تتم بسهولة وبسرعة وتوفيرا للتكلفة والجهد (البيلي ، 2023) .

خلاصة القول ان التحول الرقمي هو التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي اي اقتصاد يستند الى البيانات الرقمية ويستخدم التقنية الرقمية (صندوق النقد العربي ، 2020) .

(1.1.2) التكنولوجيا المالية كمظهر من مظاهر التحول الرقمي

لقد عمل التحول الرقمي على دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الوحدات الاقتصادية، بهدف تحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتحسين تجربتها، وهذا ما يتجلى بوضوح في استخدام التكنولوجيا المالية، والتي تعد مظهرا من مظاهر التحول الرقمي عن طريق دمج التكنولوجيا في القطاع المالي والمصرفي، بهدف تحسين وتطوير الخدمات المالية، اذ ان مصطلح التكنولوجيا المالية (Financial Technology (FinTech)، يجمع بين المعرفة المالية والمهارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية، وتحسين الأداء الداخلي للمؤسسات.

ولقد أضحى مفهوم التكنولوجيا المالية منتشرا على نطاق واسع، وقد عرفه (شندلر(على أنها عبارة عن ابتكار مالي يمكن أن يؤدي إلى انموذجات من الأعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات أو خدمات جديدة ذات تأثير مادي في الأسواق أو المؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية ، وتشمل التكنولوجيا المالية عدة قطاعات فرعية تتمثل اهمها فيما يأتي :

•عمليات الدفع والتحويل الالكتروني كبديل لأنظمة الدفع والتحويل التقليدية؛

•الإقراض عن طريق ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل بمنصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي؛

•التمويل الشخصي أو المؤسسي الذي يجمع بين الخدمتين السابقتين عن طريق توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية.

•الخدمات المصرفية للمستثمرين أو أسواق رأس المال وهي خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية؛

•تكنولوجيا التأمين التي تقدم منتجاتها للعملاء أو انها تقدم حلول أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب لشركات التأمين.

•إدارة الثروات وتقدم حلولا لإدارة الثروات لعملائها بدعم من التعلم الآلي.

•تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية التي تساعد الشركات على الامتثال للأنظمة.

•سلسلة الكتل block Chain، وهي دفتر رقمي لا مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الرقمية المشفرة، فهي تقنية تخزين لا مركزية جديدة لتشفير انظمة المعاملات الرقمية، حيث تتضمن هذه القائمة جميع المعاملات التي تضاف اليها بشكل مستمر عناصر جديدة.

(1.1.3) متطلبات التحول الرقمي :

يحلل تصنيف التنافسية الرقمية العالمية الصادر عن معهد التنمية الإدارية (IMD) ويصنف مدى تبني البلدان واستكشافها للتقنيات الرقمية المؤدية إلى التحول في ممارسات الحكومة ونماذج الأعمال والمجتمع بشكل عام، وقد حدد المكونات الضرورية في وصفة للدولة الرقمية الناجحة على النحو الاتي : (World Competitiveness Center ، 2023)

1-البنية الأساسية الرقمية: ويشمل:

•جودة البنية التحتية الأساسية الرقمية الموحدة في جميع أنحاء البلاد.

•سرعة عرض النطاق الترددي للإنترنت في البلاد.

•جودة تكنولوجيا الاتصالات

•حجم الاستثمار في البنية الأساسية الرقمية

2-تطوير البنية الأساسية يتطلب حوكمة البيانات والحوكمة الرقمية: التنظيم أمر بالغ الأهمية لضمان استفادة المجتمع من التكنولوجيا وعدم إساءة استخدامها أو استغلالها من قبل الشركات: إجراءات قوية لتسهيل الاستخدام الآمن لبعض بيانات القطاع العام المحمية الخاضعة لحقوق المواطنين الأفراد، مثل الأسرار التجارية والبيانات الشخصية والبيانات المحمية بموجب الملكية الفكرية.

3-ان من ابرز العوامل المميزة بين أكثر الدول الرقمية هو التوافر الجيد لبرامج الهوية الرقمية: فهي الأداة الرئيسية لجعل حلول الحكومة الإلكترونية ممكنة، ولكن أيضًا لدمج تطبيقات التكنولوجيا في القطاع الخاص في الحياة اليومية للمواطنين، كما تتنوع برامج الهوية الوطنية في نطاقها عبر السكان وتتراوح من كونها إلزامية إلى طوعية حيث يكون الإقبال عليها أقل.

4-إن الجمع بين البنية الأساسية الرقمية والحوكمة الرقمية أمرا ضروريا لجعل التكنولوجيا متاحة للمواطنين، ومن ثم فإن الشرط الأخير لإنشاء دولة رقمية هو القبول الثقافي للتكنولوجيا: يمكن أن يكون هذا القبول داخليًا لكل من البنية الأساسية والتنظيم بمعنى أن ثقة الناس في إطارهم الوطني يمكن أن تتعرض للخطر إما بسبب ضعف حماية البيانات أو البنية الأساسية الرقمية غير الآمنة، أو مزيج من الاثنين. وهنا نسأل ما هي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للتحول الرقمي الوطني؟ والجواب ان الدول الرقمية أكثر كفاءة وأقل تكلفة في الإدارة من نظيراتها غير الرقمية وتسمح للاقتصاد الرقمي بالتطور بشكل أسرع والنمو.

المبحث الثالث

دور البنك المركزي العراقي في انجاز التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي في العراق

3-1- تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق في المدة المبحوثة

الشمول المالي كما مر علينا من الاهداف الرئيسة للبنك المركزي العراقي، فهو يساهم في تحسين الظروف المالية ورفع مستويات الادخار والاستثمار وتقليص التفاوت في الدخول وغير ذلك، عن طريق توفير الخدمات المالية للافراد بتكلفة منخفضة، وبذلك فانه يسهم في تعزيز التنمية المالية واستقرار النظام المالي ومن ثم الاسهام في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يتم قياس الشمول المالي اعتمادا على مؤشرين رئيسيين هما: الاستخدام والوصول ولكل منهما مؤشراته الفرعية والتي سنتناولها كما ياتي (الرفيعي ،2020)

اولا: مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية

وهو يقيس انتشار الفروع المصرفية واجهزة الصراف الالي ونقاط البيع وانظمة الدفع والتسوية والدفع بالموبايل، اي ان توفر البنية التحتية المناسبة تعزز الشمول المالي وكما ياتي:

1-الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية

يعتمد هذا المؤشر على عدد الفروع المصرفية التي تنتشر في البلاد لتوفير الخدمات المالية والجدول رقم (2(يوضح الامور الاتية:

- في بداية المدة المبحوثة كان عدد الفروع المصرفية (912(فرعا مصرفيا تنتشر في انحاء البلاد وقد انخفض هذا العدد الى (843) فرعا، اي انه شهد انخفاضا.
- مؤشر الكثافة المصرفية بلغ (38.54) الف نسمة لكل فرع مصرفي في 2023 بينما كان في 2010 قد بلغ (35.62(اي انه ارتفع.
- مؤشر الانتشار المصرفي انخفض عن بداية المدة ليصبح (2.59(في 2023 بعد ان كان (2.80(في 2010.

جدول (2) الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي لسنوات متعددة

السنة	عدد السكان النشطين اقتصاديا من 15-64 بالالف نسمة	(1)عدد فروع المصارف	(2)الكثافة المصرفية
			1 ÷ 2=

(3) الانتشار المصرفي

=1 ÷ 2

(4)

2010	32489	912	35.62	2.80
2019	22091	888	24.88	4.02
2020	22668	891	25.44	3.93
2021	23255	904	25.72	3.89
2022	23870	876	27.25	3.67
2023	32493	843	38.54	2.59

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنوات متعددة:

https://cbi.iq/news/view/494

2-مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني

يتم استخدام هذا المؤشر لغرض قياس مدى انتشار خدمات الدفع الالكتروني، وهي وسيلة سريعة وفعالة للوصول للخدمات المالية والمصرفية، فضلا عن تقليل التكلفة، والجدول (3(يوضح مقارنة بين سنوات متعددة وكما ياتي:

مؤشر انتشار اجهزة POC: (اجهزة التحويل الى نقد كاش عند محلات الصيرفة مثلا(: ارتفعت اعداد هذه الاجهزة من (29.7(لكل 100000 بالغ في عام 2019 الى (73.8(اما من ناحية الانتشار فانها ارتفعت من (26.6(في عام 2019 لكل 1000 كم مربع الى (40.2(في عام 2023.

مؤشر انتشار اجهزة POS: (اجهزة الدفع في نقاط البيع وتستخدم في المتاجر اي وظيفته الاساسية هي البيع(: ارتفعت اعداد هذه الاجهزة من (5.7(لكل 100000 من البالغين في 2019 الى (71(في عام 2023 اما من ناحية الانتشار فقد ارتفعت من (5.1(لكل 1000 كم مربع في 2019 الى (52.6(في عام 2023.

مؤشر انتشار اجهزة الصراف الالي ATM : (يسمح للعميل بسحب النقود فقط والحصول على تقرير رصيد الحساب(يظهر الجدول لنا ان اعداد هذه الاجهزة في عام 2011 كانت (0.023(جهاز لكل 100000 من البالغين بينما ارتفع هذا العدد في عام 2023 الى (12.4(لكل 100000 من البالغين اما من ناحية الانتشار الجغرافي فقد كان في 2011 يبلغ (1.07(وارتفع ليصبح في عام 2023 (9.2(لكل 1000 كم مربع.

جدول (3)انتشار الخدمات للدفع الالكتروني

السنة	اجهزة poc لكل 100000 بالغ %	اجهزة pos لكل 100000 بالغ %	اجهزة ATM لكل 100000 بالغ %	اجهزة ATM لكل 1000 كم مربع %	اجهزة poc لكل 1000 كم مربع %	اجهزة pos لكل 1000 كم مربع %
2010	--	--	--	--	--	--
2011	--	--	1.07	0.023	--	--
2016	--	--	1.52	0.029	--	--
2019	29.7	5.7	2.6	2.3	26.6	5.1

2020	32.2	9.8	2.9	2.7	29.5	8.9
2021	35.7	20.2	3.8	3.6	33.5	19
2022	75.3	44.9	9.3	5.1	40.2	24.5
2023	73.8	71	12.4	9.2	40.2	52.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنوات متعددة:

https://cbi.iq/news/view/494

ثانيا: مؤشرات إستخدام الخدمات المالية

3-انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل (البنك المركزي العراقي ، 2020)

ويشمل هذا المؤشر تطبيقات الدفع الرقمي والمحافظ الالكترونية المستخدمة في العمليات المالية عبر الهواتف، ويلاحظ :

-سيطرة شركة زين كاش على عمليات التحويل المالي فقد ارتفعت نسبة المبالغ المحولة من خلالها من (85.5)% في عام 2022 الى (98.8) % في عام 2023.

-انخفضت نسبة شركة اسيا حوالة من (8.3) % في عام 2022 الى (0.3) %في عام 2023

4-العمق المصرفي في العراق

يتم قياس مؤشر العمق المصرفي عن طريق النسبتين الاتيتين : (البنك المركزي العراقي ، 2023)

- نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحل الاجمالي حيث تشير زيادة هذه النسبة الى زيادة تمويل القطاع الخاص من القطاع المصرفي.
- نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي حيث يعتمد الائتمان الممنوح من قبل المصارف على حجم الودائع والتي تعتمد على الناتج المحلي الاجمالي طرديا.

لقد ارتفعت النسبة الاولى من (8.4)% في عام 2022 الى (12%) في عام 2023، وهذا الارتفاع يرتبط بارتفاع الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة (12.9).

وقد ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص في عام 2023 الى (17.1) بعد ان كانت (13.2) في عام 2022 .

5-البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية

-ارتفع عدد المحافظ الالكترونية بنسبة (67.7) % في عام 3023 مقارنة بالعام السابق.

- ارتفع عدد الحسابات المصرفية بنسبة (51.1) % للمدة نفسها.
- ارتفع عدد البطاقات الالكترونية بنسبة (21.9) % في عام 2023 مقارنة بالعام 2022.

وهذا الارتفاع يعزز من الشمول المالي ويساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

جدول (4)قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2017 - 2023)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر التجميعي	10.7	10.4	20.9	22.1	25.4	33.17	36.87	41.66	48.58

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنوات متعددة:

3-2- دور البنك المركزي في انجاز التحول الرقمي في العراق

سبق ان ذكرنا بان البنك المركزي قد وضع نصب عينيه هدف التحول الرقمي في استراتيجياته وخاصة الثانية والثالثة منها، فقد ادى التطور التكنولوجي الى حدوث نقلة نوعية في عالم الاعمال مما زاد من الحاجة الى الابداع والابتكار بشكل مستمر لاستغلال

الفرص وتعزيز الدور الريادي للبنك المركزي في قيادته للشمول المالي وتطوير انظمة الدفع الالكتروني عن طريق وضع منهجيات متطورة لتحقيق التحول الرقمي في داخله وفي القطاع المصرفي من خلال اهداف رئيسية واخرى فرعية في الاستراتيجيتين الثانية والثالثة، اي الخطة الاستراتيجية (2021-2023(و الخطة الاستراتيجية (2024-2026)،

حيث ان الهدف الثالث للخطتين هو: تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي، وقد انجز البنك الاهداف الفرعية لهذا الهدف بحسب التقارير السنوية للبنك للاهداف الفرعية المنجزة وكما ياتي:

اولا: التقرير السنوي للخطة لعام 2021 :

1. تم الانتهاء من المرحلة الثانية لاستكمال مشروع انشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكيبل الضوئي والعمل جار على المرحلة الثالثة من خلال استحصال الموافقات الرسمية وتوقيع العقد لاستلام وفحص وتشغيل المشروع وتم تطوير البنية التحتية والبيئة المعلوماتية لأنظمة المدفوعات وذلك من خلال استلام والانتهاء من الفحص والتشغيل النهائي للمشروع والعمل على تطبيق السيطرة والمراقبة الموحدة.

2. تم العمل على اعتماد تراخيص (Microsoft) لعمليات تطبيق ونشر البرمجيات وذلك من خلال الاستمرار بعمليات تنفيذ وتطبيق التراخيص على الخوادم الخاصة بالبنية التحتية التقنية لدائرة تقنية المعلومات والاتصالات وأجهزة وحاسبات المستخدمين النهائيين في مواقع الرشيد والجادرية، والعمل على مشروع نظام تجميع رواتب موظفي دوائر الدولة من فروع المصارف الحكومية والأهلية، من خلال التسليم الأولى للنظام والتدريب عليه واستلام الملاحظات والتعديلات المطلوبة والتسليم النهائي للنظام.

3. تم الانتقال للمرحلة المتقدمة من تأمين البيئة التقنية في البنك المركزي للفعاليات التشغيلية لأمن المعلومات والأمن السيبراني مشروع تطوير البنية التحتية لأمن البيانات والمعلومات والأمن السيبراني، والعمل جا ر على انجاز المرحلة الثانية وتم استكمال مشروع تطوير البنية التحتية التقنية والمعلوماتية لمراكز بيانات البنك المركزي العراقي وفروعه.

4. تهيئة وتنفيذ البنية التحتية التقنية ومركز بيانات بناية البنك المركزي العراقي الجديدة في الجادرية وذلك من خلال اعداد وثيقة متطلبات تقديم العروض (PFR) والملاحق واستحصال الموافقات الأصولية بالشركات المختارة ومن ثم إرسال الدعوات إلى الشركات المختارة والإجابة على الاستفسارات واستلام العروض والبدء بمرحلة التحليل واختيار الشركة الفائزة والعمل مستمر بها.

5. تبنّي أدوات التداول الإلكتروني للمعاملات والمراسلات، حيث تمت مراجعة نموذج لمخطط سير الأعمال FLOWCHARTللمرحلة الأولى للحصول على النظام الانتقال إلى أتمتة الأعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي نظام شركات الصرافة، العمل جار بمرحلة التحليل واختيار الشركة الفائزة.

6. تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية لشركات مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وفق نطاق شركات مزودي خدمات الدفع إذ تم الاستلام والتحليل واختيار الشركة والعمل جار على تنفيذ إجراءات التعاقد لذلك.

7. تنفيذ ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات داخل البنك المركزي العراقي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي ومراقبة تنفيذ ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في عموم القطاع المصرفي.

8. وضع خارطة طريق لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية، وذلك من خلال تشكيل فريق عمل وحضور الورش وإعداد الدراسات للعملة الرقمية للبنوك المركزية والتعاقد مع شركة استشارية لدراسة السوق وجمع المتطلبات اعداد طلب تقديم المعلومات RFI من قبل الشركة الاستشارية.

9. بناء نظام إلكتروني متطور ومركزي لمتابعة أهداف الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي (2021 – 2023(، وهو نظام داخلي يحوي إحصاءات تضم جميع أهداف الخطة وبما يتيح لمنسق الدائرة المعنية بإدخال نسب تقدمه مع مؤشرات معوقاته كذلك ، والتي تواجه تنفيذ الهدف، إذ يجري العمل على تدريب المستخدمين ضمن هذا السياق.

10. تبني الأنظمة والتطبيقات المعنية بالعمل في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر إنشاء البنية التحتية التقنية للنظام GO AMIL لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بعد التعاقد وتنفيذ الأعمال الخاصة بالمشروع كافة والعمل جار على تجهيز الأجهزة والمعدات وتنصيب البرامج والأنظمة ومتطلبات النظام.

11. تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية للمصارف ومزودي خدمات الدفع وامتثال المؤسسات لأطر العمل وضوابط الحوكمة والمعايير ذات الصلة بتقنية المعلومات وأمنها، كما الامتثال لمعايير أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع للمصارف PCI-DSS.

ثانيا: التقرير السنوي للخطة لعام 2022 :

1- تبني الانظمة والتطبيقات المعنية بالعمل في مجالات الحوكمة وادارة المخاطر، انشاء البنية التحتية لنظام GO AMIL لمكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

2- بناء نظام الكتروني متطور ومركزي لمتابعة اهداف الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي للاعوام (2021-2023).

3- الانتقال للمرحلة المتقدمة من تامين البنية التقنية في البنك المركزي للفعاليات التشغيلية لامن المعلومات والامن السيبراني.

4- استكمال المرحلة الثالثة في مشروع تطوير شبكة الاتصالات الضوئية المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي (انشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكيبل الضوئي).

5- الشروع بالمرحلة الاولى في عملية التعاقد لتهيئة البنية التقنية ومركز البيانات لبناية البنك المركزي الجديدة وتصميمهما وتنفيذهما.

6- تنفيذ منصة Refinitiv الالكترونية الخاصة بنافذة بيع وشراء العملة الاجنبية.

7- تنفيذ البنية التحتية الافتراضية لسطح المكتب VDI (تطبيق الحوسبة الافتراضية والسحابية).

8- التعاقد على مشروع تطوير البنى التحتية لانظمة المدفوعات PCA.

9- مباشرة تنفيذ المرحلة الاولى من اقتناء نظام مصرفي مركزي CBS الكتروني متطور يغطي الفعاليات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (اجراءات الحصول على النظام المصرفي المركزي والحلول المرتبطة به).

10- الانطلاق في تنفيذ مشروع اتمتة الاعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (نظام تقارير الرقابة المصرفية الالكتروني BSRS))

11- الاستمرار بمتابعة مراحل تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية للمصارف ومزودي خدمات الدفع وامتثال المؤسسات لاطر العمل وضوابط الحوكمة والمعايير ذات الصلة بتقنية المعلومات وامنها والامتثال لمعايير امان بيانات صناعة بطاقات الدفع للمصارف PCI- DSS نطاق المصارف.

12- متابعة تنفيذ ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات داخل البنك المركزي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي (مراقبة تنفيذ ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في عموم القطاع المصرفي / نطاق المصارف).

13- التعاقد على تطوير البنية التحتية الامنية لانظمة الدفع بالتجزئة.

14- تطوير المرحلة التالية لمشروع الانتقال الى اتمتة الاعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (نظام شركات الصرافةEXTR / تنفيذ النظام.

15- مراجعة المرحلة الاولى لخارطة طريق تبني العملات الرقمية للبنوك المركزية من البنك الدول.

ثالثا: التقرير السنوي للخطة لعام 2023 :

1- تطوير البنية التحتية الامنية لانظمة الدفع بالتجزئة.

2- تدقيق وامتثال لبرنامج امن للمستخدم CSP الخاص بنظام SWIFT

3- اعداد منصة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية بعد اعداد دراسة جدوى وتحليل المتطلبات واعداد الواجهات الرئيسة والفرعية ومن ثم تنفيذ النظام واعداده والتدريب عليه واختباره والاطلاق الحي له.

4- استكمال المرحلة الثالثة في مشروع تطوير شبكة الاتصالات الضوئية المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي (انشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكيبل الضوئي).

5- تهيئة البنية التحتية الرقمية ومركز البيانات لبناية البنك المركزي العراقي الجديدة وتصميمهما وتنفيذهما.

6- تطوير البنى التحتية لانظمة المدفوعات PCA اذ تم التعاقد على المشروع وتنفيذه والانتهاء من التسلم والفحص.

7- الانتهاء من المرحلة الرابعة لاقتناء نظام مصرفي مركزي CBS الكتروني متطور يغطي الفعاليات والمهام التي تدار في البنك المركزي، (اجراءات الحصول على النظام المصرفي المركزي والحلول المرتبطة به(

8- تطوير ادوات مركز ادارة الامن السيبراني SOC وانظمته واعتماد نهج متقدم لتعزيز الامن السيبراني في البنك والقطاع المصرفي واستحداث شعبة المراقبة والاستجابة والتحليل السيبراني واعداد مهام هذه الشعبة.

9- تنفيذ ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات داخل البنك المركزي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي (مراقبة تنفيذ ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في عموم القطاع المصرفي / نطاق المصارف(.

10- تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية للمصارف ومزودي خدمات الدفع وامتثال المؤسسات لاطر العمل وضوابط الحوكمة والمعايير ذات الصلة بتقنية المعلومات وامنها والامتثال لمعايير امان بيانات صناعة بطاقات الدفع للمصارف PCI-DSS نطاق المصارف.

11- وضع خارطة طريق لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية.

12- الانتقال الى اتمتة الاعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (نظام تقارير الرقابة المصرفية الالكتروني(BSRS

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التي على اساسها تم وضع جملة من التوصيات للاستفادة منها عند اتخاذ الالية الانسب لتحقيق الشمول المالي.

الاستنتاجات

1.ان الشمول المالي هو تعزيز واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

2.لقد اعتمد البنك المركزي العراقي للوصول الى الشمول المالي، على وضع استراتيجيات قصيرة الاجل للمدد (2018 – 2020)، (2021-2023)، (2024-2026)، على التوالي، وقد عمل البنك المركزي على وضع سبعة اهداف رئيسية في خطته الاستراتيجية الثالثة وهي: الهدف الثاني: تعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الالكتروني وتدعيم الامن السيبراني في البنك المركزي والقطاع المصرفي. والهدف الثالث: تعزيز الشمول المالي.

3.لايمكن الوقوف على تقييم استنادا للمؤشرات الجزئية فقط بل لابد من الحصول على مؤشر تجميعي لاعطاء صورة كلية عنه وقد ارتفع هذا المؤشر من 10.7 في عام 2015 الى 48.58 في عام 2023، وهو تقدم ملحوظ نتيجة تطبيق البنك المركزي لاستراتيجياته، وهذه النسبة دون مستوى الطموح لكنها تعد تقدما مرحليا في هذا الاطار.

4.التحول الرقمي هو تطبيق تكنولوجيا المعلومات لاحداث تغير جوهري في طرق العمل لتقديم خدمات ذات جودة عالية وفي الكيفية التي يتم بها تقديم هذه الخدمات للجمهور لجعلها تتم بسهولة وبسرعة وتوفيرا للتكلفة والجهد.

5.لازال العمل مستمرا على تطوير البنية التحتية الامنية لانظمة الدفع بالتجزئة، وتدقيق وامتثال لبرنامج امن للمستخدم CSP الخاص بنظام SWIFT، واعداد منصة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية ، واستكمال المرحلة الثالثة في مشروع تطوير شبكة الاتصالات الضوئية المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي (انشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكيبل الضوئي، وتهيئة البنية التحتية الرقمية ومركز البيانات لبناية البنك المركزي العراقي الجديدة وتصميمهما وتنفيذهما، تطوير البنى التحتية لانظمة المدفوعات PCA اذ تم التعاقد على المشروع وتنفيذه والانتهاء من التسلم والفحص، فضلا عن الانتهاء من المرحلة الرابعة لاقتناء نظام مصرفي مركزي CBS الكتروني متطور يغطي الفعاليات والمهام التي تدار في البنك المركزي، (اجراءات الحصول على النظام المصرفي المركزي والحلول المرتبطة به، وغير ذلك من الخطوات المذكور في الستراتيجيات الموضعة من قبل البنك المركزي، اذ لازال العمل جار عل تطبيقها، وهذا امر ايجابي.

6.ان الخطوات اعلاه على المستوى التطبيقي قد تركت اثارها في البيئة المالية والمصرفية، اذ نجد ان الاجهزة ATM, POS, POC بدات تنتشر وتستخدم فضلا عن انتشار التطبيقات المصرفية المختلفة والمحافظ الرقمية مقارنة بالعقد الماضي وهذا يبشر بامكانية التقدم اكثر.

التوصيات

1.تعزيز الانتشار الجغرافي لمقدمي الخدمات المالية، فضلاً عن انشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل؛ وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، مكاتب الصيرفة ونقاط البيع والصراف الآلي وغيرها.

2.الاستمرار في تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في العراق، وتحسين كم ونوع الخدمات المصرفية المقدمة لتحقيق نظاماً مالياً أكثر شمولاً واستقراراً.

3.تحقيق الضمان والحماية المالية للمستهلك عبر النوعية والتثقيف المالي عن المزايا والمخاطر الخاصة بالمنتجات المالية.

4.التوسع في تقديم الخدمات والمالية المصرفية الرقمية وكذلك عبر الهاتف المحمول، لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية وبتكاليف أقل وأكثر فاعلية.

5.انشاء أقسام جديدة في المصارف الحكومية كافة تتخصص بالعمل المصرفي الالكتروني الحديث والتقنيات المصرفية الحديثة.

المصادر

1)إسلام احمد امين محمد البيلي، اثر التحول الرقمي كاحد اليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية في البنوك مع دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية ، العدد الثالث، جامعة طنطا كلية التجارة قسم المحاسبة، سبتمبر 2023، ص474.

2)اسماء دردور & سعيدة حركات، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد10/ العدد 04، جوليليه 2020، ص74.

3)افتخار محمد مناحي الرفيعي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية - المجلد (2 (- العدد (2(- لسنة 2020، ص61.

4)رشا محمد حمدي الحداد، أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي دراسة ميدانية في البنوك المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، العدد الثالث، المجلد السادس، سبتمبر- 2022 ، ص671.

5)سناء محمد عبد الغني، انعكاسات التحول الرقمى على تعزيز النمو الاقتصادى في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – المجلد الخامس عشر- العدد الرابع عشر- ابريل 2020، ص60.

6)صندوق النقد العربي – الدائرة الاقتصادية، الفصل العاشر من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 (الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية(، ابو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة، ص 193.

7)صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، رقم 77، ابوظبي – الامارات العربية المتحدة، 2017، ص5.

8)صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، المصدر السابق نفسه، ص10.
9)طالبي سبتي& سعد الله امال، مداخلة بعنوان سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، الملتقى الدولي الثامن : التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام- الواقع والفرص والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، نوفمبر 2021، ص4.
10)عوينات عماد الدين & ضيف الله محمد الهادي & زهواني رضا، دور التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي -قراءة في تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2023, ص6.
11- John Schindler, FinTech and Financial Innovation: Drivers and Depth, Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C., 2017-081, p2.
12-UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, VALUE CREATION AND CAPTURE: IMPLICATIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES, DIGITAL ECONOMY REPORT 2019, New York, United States of America, 2019, p4.
ثالثا: المواقع الالكترونية
1)البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية:
https://www.youtube.com/watch?v=ToPffAD0qUw
2)البنك الدولي، الشمول المالي، الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، عرض عام:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
3)البنك المركزي العراقي، الخطة الاستراتيجية الثالثة (2024-2026):
https://cbi.iq/page/77
4)البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنوات متعددة:
https://cbi.iq/news/view/494
5)البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقرير السنوي للاستقرار في العراق لعام 2023، 2023، ص43:
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-172345542747939.pdf
6)البنك المركزي العراقي، قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي، التقرير السنوي 2023، الخطة الاستراتيجية (2021-2023)، ص6:
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-171395833566573.pdf
7)البنك المركزي العراقي، قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي، التقرير السنوي 2022، الخطة الاستراتيجية (2021-2023) ص8:
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-171395833566573.pdf
8) البنك المركزي العراقي، قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي، التقرير السنوي 2023، الخطة الاستراتيجية (2021-2023) ص8:
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-171395833566573.pdf
9)بوابة الشمول المالي للتنمية FinDev ، الشمول المالي:
https://www.findevgateway.org/ar/financial-inclusion-arabic
10) WORLD BANK GROUP, The Global Findex Database 2021, Report, Download Overview, Arabic, p1:
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Report
11) World Competitiveness Center, IMD World Digital Competitiveness Ranking 2023, p18:
https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-digital-competitiveness-ranking/